التحليل الوظيفي لأبعاد الظاهرة الإجرامية

د/ نجيـــب بولمـــايـــن
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة منتوري– قسنطينة

الملخّــص:

لقد حاولنا في هذا المقال التركيز على الاتجاه الوظيفي في معالجة ظاهرتي الانحراف والجريمة معتمدين على تحليل دوركايم للأنومي واللامعيارية لمرتون وتوضيح اللامعيارية والاغتراب وتفسير سندرلاند للأنماط السلوكية الإجرامية مع إعطاء بعد الثقافة الفرعية في فهم الانحراف والجريمة .

Abstract:

Dans le but d'étudier les phénomènes du crime et de la délinquance, nous avons insisté dans cet article sur la tendance fonctionnaliste en se basant sur l'analyse de Durkheim sur l'anomie et la théorie de Merton, ainsi que sur l'explication des comportements criminels de Sutherland, tout en précisant l'apport de la sous culture dans la compréhension de la délinquance et du crime

تمهيـــــــــد

إن التفرقة التي أقامها دوركايم بين البحث عن الأسباب والكشف عن الوظائف في تحليل بعض الظواهر الاجتماعية، ولتكن ظاهرة الجريمة .فقد ترجع أسباب هذه الجريمة إلى عوامل متأصلة في التكوين البيولوجي للمجرم، أو إلى سمات شخصيته، وإلى عوامل نشئته الاجتماعية، وإلى ظروف الوسط الاجتماعي المباشر، أو إلى سمات البناء الاجتماعي أو الثقافي الشامل للمجتمع الذي يعيش فيه، أو إلى سمات العصر الذي يوجد في حدوده، ولكن الجريمة ظاهرة متكررة لأن النظرة الوظيفية ترى أن تكرار السلوك الاجتماعي وإستمراره في المجتمع يعني أن له وظيفته التي يقوم بها ، لتحقيق بقاء مجتمع والحفاظ على توازنه [1]. ولهذا فلابد أن تكون للجريمة وظيفتها في ضوء النظرة الوظيفية، يعني أنه لا بد أن يكون لها إسهاما في مساعدة المجتمع على أن يؤدي وظائفه أداء سليما. ولقد تعودنا في تفكيرنا الشائع أن ننظر إلى الجريمة على أنها عمل غير أخلاقي، وأنها مضيعة للأرواح والأموال، حتى أننا لا نتصور أي منطق يمكن أن يبرر وجود الجريمة في شكلها المتكرر في المجتمع. ولو تبعنا دوركايم لاتضح لنا ما تقوم به الجريمة من وظائف أنها تمكن المجتمع كله من إدراك حدود السلوك المباح الذي يقره هذا المجتمع. هنا تقوم الجريمة بوضع الحدود وإيضاحها بين ما هو مباح من السلوك وما هو محظور منه [2].

1/ *نظـــرية أميل دوركـــايـــم* :***E.DURKHEIM***

وعندما تعرض دوركايم DURKHEIM للظواهر الاجتماعية بالدراسة والتحليل للوقوف على طبيعتها وأساليب تفسيرها أشار إلى ما يعرف بالظاهرة السليمة والظاهرة المرضية والمعتلة .

ويقصد دوركايم بالظاهرة السليمة تلك التي توجد على الصفة التي يجب أن توجد عليه، أما الظاهرة المعتلة فهي التي ينبغي أن تكون على نحو مخالف للنحو الذي توجد عليه حسب الواقع وزلا يمكن أن نقرر أن ظاهرة ما سليمة أو معتلة بناء على التفكير العقلي المجرد، وإنما بإرجاع هذه الظواهر إلى نموذج اجتماعي معين في مرحلة معينة من مراحل تطوره وعلى هذا تعد " الظاهرة الاجتماعية سليمة- بالنسبة إلى النموذج السابق في النوع، وإذا لوحظت هذه المجتمعات في نفس المرحلة المقابلة في أثناء تطورها

هي الأخرى، يمكن التحقيق من صحة نتائج القاعدة السابقة بيد أن عموم الظاهرة في نموذج اجتماعي معين .

من يقوم على أساس من طبيعة الشروط العامة التي تخضع لها الحياة الاجتماعية في هذا النموذج نفسه، وهذا التحقيق ضروري إذا وجدت هذه الظاهرة في بعض أنواع المجتمعات التي تنته بعد من جميع مراحل تطـــورها ".[3]

ويتنـــاول دوركايم-كمثال لتوضيح وجهة نظره-فيقـول: "إن الجريمة تبدو كظاهــرة لا يشك أحد قط في أنها ظاهرة معتلة، وقد اتفق علمـــاء الإجرام على هذا الـــرأي ...

فإذا طبقنا القواعد السابقة على الجريمة وجدنا أنها تلاحظ في كل المجتمعات مهما اختلف نماذجها ولو ثبت لنا- على أقل تقدير- أن نسبة الإجرام- وهي النسبة بين عدد السكان وعدد الجرائم- أخده في النقصان كلما انتقل المجتمع من نموذج إلى نموذج أخر أرقى منه لإمكاننا اعتقاد أن الجريمة، مع بقائها ظاهرة سليمة سوف تفقد – على الرغم من ذلك- طابع الصحة لكي تنقلب في آخر الأمر ظاهرة معتلة، ولكن ليس ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بوجود نقصان حقيقي في نسبة الإجرام منذ أوائل القرن الحالي، ولقد تبين لنا أنها في زيادة مطردة في كل مكان، وقد بلغت هذه الزيادة في فرنسا نحو من ثلاث مائة في المائة، ومن ثم تكاد تكون الجريمة الظاهرة الوحيدة التي تنطوي بصفة لا تقبل الشك على جميع أعراض الظاهرة السليمة... حقا أنه من الممكن أن تتشكل الجريمة ببعض الصور الشاذة، وهذا هو ما يحدث حينما ترتفع نسبة الإجرام ارتفاعا مفرطا، ومما لا شك فيه حقيقة أن هذه الزيادة المفرطة ظاهرة شاذة ولكن المجتمع يحتوي في حالته الطبيعية على الإجرام بشرط أن يبلغ في كل نموذج اجتماعي حدا معينا لا يتجاوزه، وليس بالمستحيل علينا أن نعين هذا الحد بناء على القواعد السابقة [4].

ويستدرك دوركايم منبها إلى أن إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السليمة ليس معناه أن المجرم شخص طبيعي التركيب من الناحيتين النفسية والبيولوجية، فإن كلا من هاذين الأمرين مستقل عن الآخر .

وإنما يعني من وراء إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السليمة إلى تأكيد أن الجريمـــة عامل لابد منه لسلامة المجتمع وأنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم.[5]

فالجريمة ظاهرة سليمة لأنه من المستحيل أن يوجد مجتمع خال منها تماما وبما أن الجريمة تنحصر في ارتكاب فعل يخدش بعض العواطف الاجتماعية التي تمتاز بشدة الوضوح وبشدة الحساسية، فإنه لا يمكن القضاء على الأفعال التي توصف في مجتمع معين بالإجرام إلا إذا بلغت العواطف التي تخدشها تلك الأفعال درجة كافية من القوة في شعور كل فرد من أفراد المجتمع حتى تستطيع كبح جناح العواطف المضادة لها .

ويؤكد دوركايم أنه لو سلمنا جدلا بأنه من الممكن تحقيق هذا الشرط فلن تختفي الجريمة بسبب ذلك بل سوف تتشكل بصورة أخرى، وذلك لأن السبب الذي ينضب منابع الإجرام على هذا النحو هو نفس السبب الذي يؤدي مباشرة ؟ إلى وجود بعض المنابع الأخرى .[6]

ويتساءل دوركايم: لم لا تصدق القضية سالفة على جميع العواطف الاجتماعية دون أي استثناء؟ وما الذي يمنع من بلوغ العواطف الضعيفة درجة كافية من القوة تمكنها من كبت جماح كل محاولة ترمي إلى التمرد عليها ؟

وحينئـــذ يبلغ الضمير الخلقي الاجتماعي مبلغا كافيا من القوة في كل شعور فردي بحيث يحـــول دون وقوع أي فعل تخدشه، سواء أكان هذا الفعل خطأ خلقيا أم كان جريمة.

ويجيب دوركايم على تساؤله قائلا: " إن مثل هذا التجانس الخلقي العام المطلق أمر مستحيل تمام الاستحالة، وذلك لن الأفراد يختلفون في بينهم بإعتبار البيئة الطبيعية التي يوجد فيها كل واحد منهم وبإعتبار العوامل الوراثية والمؤثرات الاجتماعية التي يخضع لها كل منهم .

يختلف عن شعور الآخرين، ومن المستحيل أن يتشابه الناس جميعا من الناحية الخلقية بسبب أن لكل أمر سيء جسما عضويا خاصا، وأن هذه الأجسام العضوية يشغل كل منها حيزا من المكان خاصا به .[7]

وعلى هذا يرى دوركايم أن الجريمة ظاهرة ضرورية وهي مرتبطة بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية، وهي بسبب ذلك أيضا ظاهرة مفيدة ؟

وذلك لأنه لا بد من تحقق الشروط التي تربط بها الجريمة حتى يمكن أن يتحقق التطور الطبيعي لكل من الأخلاق والقانون.

وقد ساعدت دراسات دوركايم عن الجريمة في حدوث تطور عميق في فهم مدلون الجريمة وفي تحديد الإطار السوسيولوجي المصاحب لها وأصبح الإجرام في أصوله ليس سوى مفهوم إجتماعي أكثر من مفهوم قانوني أو سيكولوجي.

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه" دوركايم " يشكل جهـــازا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع وحين يختل هذا مثل الجهاز فيضطرب في تأديـــة وظيفته الضابطة، ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف المقررة والوسائل المقرر لتحقيقها، وعندئذ تفقد الجهة التقليدية الضابطة قدرتها على تصحيح مسيرة الأفراد وضبط سلوكهم ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام حيث تغيب السوية الاجتماعية ويحل الشذوذ أو الانحراف هذا ما يحدث في الغالب خلال الأزمات الاقتصادية الحادة أو خلال الرفاه الاقتصادي المفاجئ أو نتيجة للتغير التقني السريع حيث ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهداف عريضة ليس بوسعهم تحقيقها أو قد يستحيل عليهم تحقيقها أحيانا، فالأزمات الاقتصادية الشديدة تضعف من قدرة الأفراد على مواصلة عملية التوافق الاجتماعي المطلوب وذلك بما لديهم من إمكانياته ضئيلة .[8]

وكذلك شأن الرفاه الاقتصادي المفاجئ الذي يشجع الأفراد على المبالغة في قدراتهم بحيث يحاولون تحقيق ما يفوق حدود طاقاتهم الحقيقية وكذلك شأن التغير التقني السريع الذي فتح أمام الأفراد أفاقا خيالية تجعلهم يتجاهلون حدود طاقاتهم المعقولة وهذا كله في رأي " دوركايم" يؤدي إلى قيام ضغوط كبيرة قد تدفع الفرد إلى الانتحار وهذا ما يحدث في الغالب في المجتمعات الصناعية في الغرب .[9]

كان هذا التفسير " دوركايم" لظاهرة الانتحار بأسبابها الاجتماعية ولكن مثل هذا التفسير لم يمنع استخدامه كإطار تفسيري عام في مجال السلوك المنحرف بوجه عام ولذلك لقد فتحت أفكار " دوركايم" هذه أفاقا علمية جديدة لظهور فروع جديد من فروع علم الاجتماع لدراسة الانحراف، والسلوك الانحراف عرف فيما بعد بعلم الاجتماع الانحراف وقد تبنى أفكار "دوركايم" بعض علماء الاجتماع المعاصرين فهذا روبرت مرتون ROBERT MERTON تناول فكرة دوركايم في الانتحار فاكسبها طابعا علميا نظريا جديدا في مجال تفسير السلوك الجانح .

2/نظـــرية مـــرتـــون : ROBERT MERTON

قـــام روبرت ميرتون بصياغة مخطط تصنيفـــي أو نظرية متوسطـــة في " البنـــاء الاجتماعي واللامعيارية " تعبر عن توجيه نظري وظيفي نظر بمقتضاه إلى السلـــوك الانحـــرافي بإعتبـــاره محصلة البنـــاء الاجتمـــاعي مثله مثل السلوك الإمتثالي.

وهو يشير إلى أن هذا التوجيه وجه ضد الادعاء المزيف الذي تنطوي عملية نظرية " فرويـــــد" .

وقد اعتقد " ميرتون" أن التحليل الوظيفي يقف في مقابل هذه المذاهب وأن هذا التحليل ينظر إلى البناء الاجتماعي على أنه فاعلي ويكشف عن الدوافع الخالصة، وأنه حتى إذا عمل هذا البناء على إحباط بعض التطلعات نحو الفعل، فهو يخلق تطلعات أخرى، ولذلك فإن المدخل الوظيفي يتعارض مع موقف النظريات الفردية المختلفة الذي يشير إلى معدلات السلوك الانحرافي في مختلف الجماعات والشرائح الاجتماعية تعتبر نتيجة لوجود نسب متفاوتة من الشخصيات المريضة داخل هذه الجماعات، كما يحاول تحديد الطريقة التي يخلق بها البناء الاجتماعي والثقافي ضغط على أشخاص يحتلون مواقع مختلفة فيه ويورطهم في سلوكهم غير امتثالي أو انحرافي .[10]

هـــــذا، ويتمثل الفرض الأساسي الذي تفضي عنه استخدام هذا المدخل، في المعدلات العالية للإنحراف عن المتطلبات النظامية تعتبر نتيجة للدافعية ذات البعد الثقافي، وان هذه الدافعية لا يمكن إشباعها عند الشرائح الطبقية الاجتماعية الدنيا أو ذات الفرص المحدودة، ولذلك فإن كلا من الثقافة والبناء الاجتماعي يعمل من أجل مقاصد متعارضة .

ويشير "ميرتون" إلى أنه حاول عند تفسير الانحراف عن المتطلبات النظامية، أن يوضح كيف أن بعض الانحرافات تعتبر نماذج سلوكية "جديدة يمكن أن تنبثق عن الجماعات الفرعية وتكون متعارضة مع النماذج النظامية التي تفرضها جماعات أخرى غيرها كما يفرضها القانون .

ولذلك فهـــو يـــرى أنه ربما يكون الخطأ أن يوصف عدم الامتثال لنظم معينة بأنه سلـــوك إنحرافي لأن عدم الامتثال ربما يمثل بداية أو منطلقا لنموذج بديل وجـــديـــد.

ينادي بالاعتراف بمصداقية الأخلاق وبشرعيته في المجتمع. ومعنى ذلك أن ميرتون حاول أن يعمل على توسيع نطاق نظرية التحليل الوظيفي حتى تستوعب مشكلات التغيرات الاجتماعي والثقافي .

وأما المفهوم المحوري الذي استخدم لعبور الصورة بين الاستاتيكة والديناميكا أو بين الثبات والتغير في النظرية الوظيفية فهو التوتر والتناقض أو التعارض بين العناصر المكونة للبناء الاجتماعي والثقافي .

وقد تكون مثل هذه التوترات بمثابة معونات وظيفية بالنسبة للنسق الاجتماعي في صورته القائمة أو تمثل وسائل مؤدية إلى تغيرات معينة في هذا النسق ولكنها على أية حال تمارس ضغطا نحو التغير .

أن الإطار النظري الذي قام ميرتون بتحديد معالمه، كان يستهدف توفير مدخل منهجي منظم إلى تحليل مصادر السلوك الانحرافي الاجتماعية والثقافية، ولذلك فقد أنصب هدفه الأساسي على الكشف عن كيفية ممارسة بعض البناءات الاجتماعية بضغط محدد على بعض الأشخاص في المجتمع، فتورطهم في سلوك غير امتثالي أكثر سنة امتثالي .

ومعنى ذلك أن تحديد موضع الجماعات التي تعير عرضه لهذه الضغوط أكثر من غيرها يمكن العثور على معدلات عالية للسلوك الانحرافي فيها .

وسوف نتعرف اللامعيارية وتحديد خصائصها .

العملية التي تربط اللامعيارية بالسلوك الانحرافي.

علاقة السلوك الانحرافي والتغير الاجتماعي .

تعـــريـــف اللامعيـــاريـــــة :

طبقـــا لاستخدامها في هذه النظرية بإعتبارها حالة الانعدام الأخلاقي للوسائل القائمة في كثير من الجماعات التي تتميز بإنعدام التكامل بين المكونين الأساسيين لبنائها الاجتماعي وهي أيضا حالة الانعدام النظامي التي تتميز بها هذه الوسائل الثقافية .[11]

إن الفكرة التي يعالجها " ميرتون" تنظر إلى الصراع بين الأهداف المحددة ثقافيا المعايير النظامية بإعتباره مصدرا للامعيارية فالصراعات بين المعايير التي تتمسك بها جماعات فرعية مختلفة توجد داخل المجتمع الواحد، غالبا ما تنجم عن اعتناق شديد للمعايير أو امتثال شديد لها في كل جماعة فرعية، ولهذا الصراع بين القيم والمتفق عليها

ثقافيا والمعوقات البنائية الاجتماعية القائمة أمام هذه القيم هو الذي يمارس ضغط نحو السلوك الانحرافي ويدمر النسق المعياري .

اللامعيارية والسلوك الانحرافي :

وجد "ميرتون" أن صياغة المشكلة المتصلة بالعلاقة المتبادلة بين اللامعيارية والسلوك الانحرافي في سياقها النظري الملائم تستلزم فحص ظهور اللامعيارية ونموها كنتيجة محصلة لعملية اجتماعية مستمرة وعدم النظر إليها ببساطة على أنها حالة طارئة وعندما قام بوصف هذه العملية أشار إلى أن بعض الأفراد يتعرضون أكثر من غيرهم لضغوط تظهر نتيجة الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل الفعالة لتحقيقها ويرجع ذلك إلى أنهم يحتلون وضعا مهما من الناحية الموضوعية داخل الجماعة بالإضافة إلى أن شخصياتهم تنفرد بخصائص معينة (وفي هذا الصدد يمكن أن تعزز الظروف الأسرية الاستهداف للضغوط اللامعيارية) ومن ثم فهم يكونون أكثر عرضة للسلوك الانحرافي أو لانتهاك المعايير النظامية الذي يكافأ في بعض الحالات من خلال النجاح في انجاز الأهداف معنى هذا أن السلوك الانحرافي لا يؤثر على الأفراد الذي تورطوا فيه فقط بل ينسحب تأثيره على أفراد آخرين ممن يرتبطون بهؤلاء ارتباط متبادلا في النسق، فوضوح السلوك الانحرافي يميل إلى التقليل من شرعية المعايير النظامية بالنسبة للآخرين بل وإلى إلغاء هذه الشرعية بصفة نهائية وإذن فهذه العملية تؤدي إلى إتساع نطاق اللامعيارية والخير الذي تشغله داخل النسق.

وهكذا نظر ميرتون إلى كل من اللامعيارية والسلوك الانحرافي على أنه يمثل متغيرا مستقلا ومعتمدا في النسق الواحد في علاقته بالآخر .

السلوك الانحرافي والتغير الاجتماعي :

لم يكن في مقدور " ميرتون" أن يكون تصورا نظريا واضحا ومتعمقا بصدد العلاقة بين السلوك الانحرافي والتغير الاجتماعي .

ومن أجل هذا فقد أتى مفهومه عن هذه العلاقة متميزا بالبساطة الشديدة حيث أشار إلى أن: النظرية التي أمامنا " مخططه التصنيفي" يذهب إلى أن هناك ضغوطا متباينة تجاه السلوك الانحرافي تستمر في أن تمارس على بعض الجماعات والشرائح الاجتماعية حيثما ظل بناء الفرصة غير متغير في نفس الوقت الذي تظل فيه الأهداف الثقافية على حالها ودون أن يصيبها أي تعديل، ومعنى ذلك انه كلما حدثت تغيرات هامة في البناء أو في

الأهداف يتعين علينا أن نتوقع تغيرات هامة في البناء أو في الأهداف، يتعين علينا أن نتوقع تغيرات مماثلة في قطاعات المجتمع التي تعرضت أكثر من غيرها لهذه ومفارقات في معدلات السلوك الانحرافي القائمة إذا ينطلق " ميرتون" لكي يحل إلى غايته من تحليل عناصر البنية الاجتماعية في تفاعلها ويبين كيف يؤدي التفاعل إلى تصرفات متنوعة بعضها جانح وبعضها متمرد وبعضها استسلامي ...إلخ.

1/المعايير والأهـــداف الثقافية :

لكل بنية إجتماعية عنصران أساسيان المعايير والأهداف الثقافية.

المعاييـــــر : مجموعة القواعد التي تحكم السلوك وتضبط وسائل الوصول إلى الأهداف من خلال قنوات معينة وترتب هذه المعايير الوصول إلى الأهداف حسب قيمتها الاجتماعية فهناك طرف مثلى وطرف مستحسنة وأخرى مقبولة وغيرها ممنوعة .

2/الأهـــداف الثقافيـــة :

لكل مجتمع مجموعة من الهداف والاهتمامات المحددة حضاريا، وتشكل هذه الأهداف الآمال المشروعة التي يحددها المجتمع لأفراده. وهي مرتبة حسب أهميتها في سلم وقيم المرتبية .

ويقوم هذان العنصران (المعايير والأهداف) بوظائفهما بتناسق لتحديد النشاطات الاجتماعية الأكثر شيوعا.

ولكن الصلة بينهما ليست دائما ثابتة ولا هي متوازنة، فأحيانا يحدث التأكيد على الأهداف مع تراخ وتساهل في المعايير وهكذا تصبح كل الوسائل صالحة للوصول إلى الهدف ونكون أمام مجتمع ذي بنية غير متكاملة (مصابة بالخلل) وعلى العكس من ذلك فقد تصبح أمام وسائل الوصول أهدافا بحد ذاتها .

عندما تعطي بنية المجتمع وزنا مفرط للأهداف على حساب المعايير يزداد الميل إلى الوصول إلى تلك الغايات بإتباع أكثر الطرق فعالية على حساب مراعاة السبل المشروعة، وإذا انتشرت هذه الروحية في مجتمع ما تبرز ظاهرة التراخي الاجتماعي (غياب المعايير المشروعة) وتمارس النشاطات الجانحة للوصول إلى الهدف، الذي أصبح يحتل قيمة أساسية ضغطا و إغراء كبيرين على الأفراد في اتجاه الوصول إلية (الغش) يقول " مرتون" أن هذه هي حال المجتمعات التي كرست النقود كقيمة إجتماعية والغنى كهدف بحد ذاته.

ولذلك فالثروة تصبح ذات اعتبار كبير بصرف النظر عن مصدرها وبما أن النجاح المالي بدون حدود فحلم المواطن لا ينتهي .

من يعاني من خضوعــه لشعارات له الحق بل وعليه الواجب تبعا لها أن يغتني رغم كل العراقيل فالمجتمع يمــارس ضغــوط دائمة على أفراده لرفع مستوى طموحهم كما أنــه يؤكــد في نفس الوقت على خطأ وعيب التخلي عن هــــذا الطموح.[12]

3/اللامعيــارية والاغتـــــراب :

1/المفهوم السوسيولوجي الدوركايي في علم الاجتماع الأمريكي (الاغتراب والجريمة):

من بين ما تتضمن نظرية دوركايم في الأنومي العلاقة بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية وكيف يؤدي عدم الاتسام بينهما فقي حالات إجتماعية معينة وبسببها إلى حالة الأنومي وقد كان على مفهوم دوركايم للأنومي أن يعبر الإطنلطي ليجد أرض خصبة قد تبنى " روبرت ميرتون" مسؤولية تقديم نظرية في الأنومني إلى علم الاجتماع الأمريكي. والحقيقة أن نظرية "ميرتون" تتفق مع التقليد السوسيولوجي " لدوركايم" الذي ينظر للأنومي بإعتباره حالة من الانعدام النسبي للمعايير في مجتمع أو جماعة أي أنه_ يشير إلى خاصية يميز المجتمع والبناء الثقافي، وليس خاصية تميز الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع .

ويرى ميرتون أنه على الرغم من المفهوم السوسيولوجي الواضح فقد إنحرفوا العلماء في إستخدام مفهوم الانومي في تفسير السلوك الانحرافي حتى فقد بالمفهوم فتحول من حالة إجتماعية تنصب على البيئة الاجتماعية في مرحلة التطور الصناعي إلى حالة عقلية تنصب على النفس المنعزلة الخاصة بالفرد على الأهداف والقواعد المجتمعة .

إن المفهوم البنائي الوظيفي للأنومي–بإعتبار حالة إجتماعية ناشئة عن تناقض بين البنيتين الثقافية والاجتماعية يتضمن أن القيم السائدة قد تساعد على وجود أنماط سلوك إنحرافي يتعارض مع هذه القيم ذاتها. إلا أن هذا المفهوم ينطلق من الواقع كمعطى وأن الأنومي أزمة أو خلل وظيفي أو ظاهرة معتلة تحتاج إلى علاج حتى يظل النظام قويا.

بــارســـونـــــز :

ويرى " بارسونز" أن الأنومي هو الحالة التي تفتقد فيها أعداد كبيرة من الأفراد. التكامل مع التنظيمات المستقرة الجوهرية لاستقرارهم الشخصي والنسق الاجتماعي كي

يؤدي وظيفته بطريقة عادية ويترتب على هذه الحالة اختلال الأمن، أمن الفرد والمجتمع لأن الفصل بينهما على المدى البعيد غير ممكن.

إن معالجة الأنومي على هذا النحو يتضمن أن الأنومي ينشأ على الخلط والارتباك والصراع الكائن في المجتمع الحديث حيث يتنقل الناس بسرعة من جماعة خاصة إلى جماعة أخرى لها معايير مغايرة لجماعتهم الأولى. ومن ثم يرتبكون أفعالا فلا تكون لهم أطر معيارية نظامية مستقرة أو منظور واضح وموقع مستقر يتخذون منه قراراتهم ولهذا يعتبر الانومي محصلة الاضطراب المعياري والصراع القيمي مع حرية إختيار غير متوازنة.

والسبب في إنعدام التوازن هو حالة التفكك وعدم الاستقرار في المجتمع والذي ينعكس بدوره على كل التنظيمات والنظم الاجتماعية إبتداء من الدولة إلى الجماعة المحلية إلى الجماعة المعيارية إلى الأسرة .[14]

أما " لويس شنيدر " فيعرف الانومي بأنه حالة من انهيار القواعد الاجتماعية النظامية وبصفة خاصة إنهيار الضوابط على الوسائل التي تستخدم في تحقيق الأهداف الاجتماعية وتحلل القيود المفروطة على الوسائل غير المشروعة [15].

كما يعني انعدام المرجع القانوني، طالما أن المعايير القانونية هي جزء من المعايير الاجتماعية التي أصابها الخلل والوهن .

ويبـــدو أن هناك دائما في كل مجتمع قـــدر من اللامعيارية ولكن حينما تزداد نسبـــة أولئك الأنوميين الذي يسعون إلى تحقيـــق أهدافهم بطرق ووسائل غير شرعية فإن ذلك يعزز حالة الأنومي ويزيدها حدة بمعنى أنومي بفرز مزيدا من الأنوميين[16].

ولا يهمل ميرتون الاغتراب فلم يغفلها تماما وأن قصرها على حالة واحدة من حالات الانومي الأربعة وهي التمرد الذي ينطوي على رفض الأهداف الثقافية والوسائل النظامية معا، وليس هناك رفضا سلبيا بل عملا إيجابيا أن يسعى المغتربون المتمردون لتغيير النظم الاجتماعية التي تنطوي على تناقض لا يمكن إصلاحه، ولهذا فهم يسعون لإقامة نظام إجتماعي جديد يقوم على قيم ومعايير جديدة تتيح لكل أعضاء المجتمع المشاركة في صنع حياتهم وتقرير مصيرهم .

فالاغتراب بالنسبة "لميرتون" هو أحد حالات اللامعيارية إلا أنه يتميز عن حالات الأنومي ومظاهره الأخرى بميزتين **الأولى** : وعي بالتناقض الموجود في المجتمع- في

علاقة الأهداف والوسائل- وبأن هذا التناقض لا يرجع إلى طبيعة الأفراد أو صفاتهم المكتسبة بل يرجع إلى طبيعة المجتمع: ثقافته السائدة والعلاقات الاجتماعية فيه الميزة **الثانية:** الرفض الفعال والسعي من أجل تغيير المجتمع، أي أن ميرتون يرفض الاغتراب على الجماعات الرافضة التي تتخذ موقفا محددا واضحا من النظام الاجتماعي القائم، ويكون هذا الموقف مبنيا على أساس الوعي بالتعارض الهيكلي مع إتخاذ موقف إيجاب لتغييره أي أن الاغتراب هو أحد عوامل التغير الاجتماعي الهامة ومن ثم فهو ظاهرة تاريخية لتغيير المجتمعات والقضاء على التناقضات التي ينطوي عليها بناؤها الاجتماعي.

ويشيع الاغتراب في جماعات صغيرة نسبيا هي جماعات رافضة متمردة عديمة القوة، لها ثقافتها المضـــادة هـــذه الجماعات تنفصل عن بقية الجماعة المحلية المنظمة لتتحد مع بعضها ويمثل هذا النمط البالغون المغتربون الذين يعملون كفريق واحد دائما كجانحين أو كجزء من حركة الشباب بثقافتها الفرعية المتميزة الخاصة بها.

وتظل هذه الاستجابة الأنومية غير مستقرة إلى أن تنسلخ الجماعات المغتربة بمعاييرها الجديدة عن بقية المجتمع، الذي ترفضه وحينما يصبح التمرد خاصية مميزة لقطاع هام من المجتمع فإنه ينطوي على احتمالات بقيام ثورة تعيد تشكيل المجتمع.

ويمثل التعارض الذي يشير إليه " ميرتون" عنصر رئيسي في نظرية التغيير الاجتماعي المتأصلة في الوظيفية الدوركايمية، فيما أن أي مجتمع طبقي معقد لا يستطيع تحقيق توازن تام بين الأهداف الثقافية والوسائل البنائية، فسيكون هناك دائما طبقات إجتماعية تتعرض، نتيجة للتناقضات الطبقية، لضغوط مستمرة تدفعها للإنحراف عن محور الفرائض الثقافية والوسائل النظامية ما يعزز التغير الاجتماعي.

وهكذا يكشف " ميرتون" وغيره من العلماء إرتفاع معدلات الجريمة والبغاء والسلوك الجانح وأشكال الانحراف المختلفة بين أفراد الطبقة الدنيا إذا ما قورنت بنفس المعدلات في الطبقات العليا في المجتمع، حتى أن كلينارد يقول أن الانحراف أساسا هو ظاهرة الطبقة الدنيا .[17]

وفي حين يقرر " دوركايم" أن الطبقات الغنية أكثر طموحا في تطلعاتها إذ أن الطموحات تتناسب طرديا مع الإمكانات وبالتالي فهي أكثر ميلا للأنومي، فإن ميرتون يرى على النقيض أن الطبقة الدنيا أكثر عرضة للأنومي، لأنها وهي تشارك كل طبقات المجتمع طموحها فإنها أقل حظا في فرض تحقيق هذه الطموحات وهنا يقترب ميرتون-

رغم منطلقاته الوظيفية وإيديولوجية المحافظة من ماركس الذي يرى أن الطبقة الدنيا أكثر الطبقات تعرضا للإغتراب[18] .

ويكاد " ميرتون" يعلل أن الاغتراب بالوضع الطبقي المنطوي على الصراع إلا أنه يقرر أن الذين يدركون التناقض الجوهري بين الأهداف والوسائل قلة من أعضاء المجتمع.

في حين أن الأغلبية الساحقة يعانون من فشل سوء حظهم ولأنهم يجهلون الأسباب الاجتماعية لفشلهم الذي لا يرجع إلى قصور أو ضعف أو تقصير شخصي بل إلى خلل بنائي في صميم المجتمع .

إن معالجتنا للإغتراب وظهور الانحراف بين الطرح الدوركايمي" و " ميرتون" يؤكد لنا الحقيقة التي لا تكاد تحتاج إلى مزيد من التأكيد و هي : أن المجتمع الرأسمالي يفرز وعيا مغتربا كما يفرز وعيا بإغترابه .

4/نظرية ستدرلاند EDWIN. SUTHERALAND

وقد استند إلى الأساس الذي قامت عليه نظرية التفك الاجتماعي فقد ذهب ستدرلاند إلى القول بأن الفرد حين يختلط جماعات مختلفة يتأثر بعدة عوامل بعضها يدفع إلى الإجرام والبعض الأخر يمنع من مخالفة القانون ويختلف تأثير هذه العوامل أو تلك في الفرد حسب أسبقية واستمراره وعمقه .[19]

فأسبقية التأثير تعني أن الفرد يتأثر منذ فجر حياته بالسلوك السائد في مجموعة معينة هي أسرته وقد يكون هذا السلوك متفقا مع القانون وقد يكون مخالفا له.

وقد افترض " ستدرلاند" أن الأشخاص يكتسبون الأنماط السلوكية الإجرامية مثلما يكتسبون الأنماط السلوكية المتناسبة مع القانون أي أن السلوك الإجرامي يتعلم من خلال عملية التعامل مع أشخاص آخرين .

وإذا كان تارد TARD قد أقام نظريته في انتقال السلوك على فرضيته الأساسية في الإيحاء أو التقليد فإن ستدرلاند كان أكثر دقة في كيفية حدوث هذا الانتقال بالنسبة للسلوك الإجرامي بوجه خاص، ولقد بنى " ستدرلاند" نظريته الاجتماعية على فرضية جديدة سماها (الاختلاط الفاضلي) وهي محاولة علمية جادة لتشخيص تلك العمليات الضرورية في تكوين وفي تطور السلوك الإجرامي .

بدأ من فرضية واحدة هي وجود حالة عدم التنظيم الاجتماعي هو الذي يهيء المواقف الملائمة لإنتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين .[20]

وبوسعنا تحليل نظرية " ستدرلاند" في الاختلاط التفاضلي إلى بعض الخطوات الأساسية مفـادها أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعمله الفرد من خـلال اختلاطه بأفراد آخريـن، وذلك بعملية تواصل أو عملية تفاعل إجتماعي بين الأفـراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد، ويتم مثل هذا التواصل الاجتماعي بالاتصـال اللفظي أو باللغـة الكلامية الشائعة أو بلغة الإشارة أحيانا .

ويرى " ستدرلاند" أن عملية التعلم هذه لا تجـرى بين أطـراف متباينين أو بصورة عشوائيـة، بل أن مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين أشخاص على درجة واضحة من الصداقة والزمالة وهذا يعني أن يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أوليـة مباشـرة .

ويتابع "سندرلاند" عرض عناصر نظريته إذ يفسر لنا أبعاد عملية التعلم وما أهمية ما يتعلمه الأفراد خلالها .

نقـد نظريـة سنـدرلانـد :

يعيب هذه النظرية ما يعيب كل النظريات الاجتماعية، وهو الاقتصار في تفسير السلوك الإجرامي على عامل اجتماعي واحد، إذ هي بذلك تنكر تأثير العوامل الداخلية من عضوية ونفسية، وهذا غير سليم، لأن مقتضاه كما سبق القول أن كل الأفراد الخاضعين للمؤثر الاجتماعي يسلكون السبيل الإجرامي، وهذا أمر يكذبه الواقع .

والحقيقة أن هذه النظرية تحمل في مضمونها معاول هدمها، فإذا كان الاختلاط بجماعة المجرمين هو العامل الدافع إلى السلوك الإجرامي، فكيف يمكن أن تفسر إجرام المجرم الأول الذي لم يختلط بجماعة من المجرمين .

وفضلا عن ذلك فإن هذه النظرية تعجز عن أن تفسر ما يؤكده الواقع من أن تأثيـر اختلاط الفرد بمجموعة إجرامية يختلف بإختلاف مراحل عمره، فهذا التأثيـر أقـوى ما يكون في مرحلتي الطفولة والبلوغ، ثم يعتدل في مرحلة الشباب الباكر ليبـدأ في الانحسار بعد ذلك إلى أن ينعدم، ولا شك أن اختلاف التأثير لا يرجع إلـى الاختلاط وحده وإنما إلى عوامل أخرى أبرزها عامل السن في هذا الفرض.

ومن ناحية أخرى فإن هذه النظرية يشوبها القصور، فقد توقفت عند اعتبار مخالطة المجرمين هي الدافع إلى السلوك الإجرامي، ولم تذهب أبعد من ذلك حتى تبين لنا العوامل التي تدفع فردا ما إلى هذا الاختلاط وتبعد آخر عنها، فالشخص قبل أن ينزلق إلى مخالطة الجماعة الإجرامية كان بعيدا عنها، وكان أمامه عدة جماعات يستطيع أن يخالط أيا منها، فإذا كان قد تخير الجماعة الإجرامية دون غيرها فإن ذلك يعني وجود عوامل أخرى شخصية هي التي حددت له هذا الاختيار .

وقد حاول ستدرلاند أن يرد على هذا النقد فقرر أن الاختيار لا يتم وفقا لعوامل شخصية، وإنما يتم وفقا لقوة تأثير الجماعات المحطية بالفرد، فإذا كان تأثير الجماعة الإجرامية أشد وأعنق من تأثير جماعة فاضلة فإنه يختارها ويميل نحوها وينضم إليها، ولا يمكن القول بأن العوامل الشخصية هي التي تحدد هذا الاختيار إلا إذا افتراضنا أن تأثير الجماعات المختلفة المحيطة بالفرد كان من درجة واحدة وهذا غير صحيح، لأن تأثير الجماعات يختلف وفقا لأولويته واستمراره وتكراره .

ولكن هذه المحاولة من ستدرلاند غير مقنعة، لأن عناصر الأسبقية أو الأولوية والتكرار والاستمرار لا تؤدي حتما إلى الانزلاق إلى الجماعة الإجرامية، وقد ذهب البعض إلى القول بأنه لو كانت لهذه العناصر هذا الأثر لكان أشد الناس إجراما هم الباحثون في علم الإجرام ورجال الشرطة والنيابة والقضاء وحراس السجن، لأنهم أكثر الناس تعرضا لهذه العناصر واحتكاكا بالمجرمين .

وأخيرا فقد وجه نقد آخر إلى هذه النظرية يتعلق بما قرره ستدرلاند من أن الفرد يتعلم الإجرام من الجماعة الإجرامية، فقد قيل أن الفرد ليس بحاجة إلى تعلم السلوك الإجرامي وإنما هو بحاجة إلى تعلمك السلوك السليم، فالنفس أمارة بالسوء، ولا بد لتقويمها من غرس المبادئ السامية كالصدق والأمانة في نفس الفرد منذ طفولته الأولى، فإذا لم يلقن هذه الأخلاق القويمة منذ صغره فإنه يشب ميالا إلى الإجرام، وحتى إذا سلمنا بان الفرد يتعلم الجريمة ويتدرب عليها في الجماعة الإجرامية التي يختلط بها، فإن ذلك لا يفسر لنا الجرائم التي يرتكبها بعض الأفراد أثناء ثورة نفسية أو انفعال مفاجئ .

ثانيـــا :الثقافة الفرعية (تفسير الانحراف والجريمة) :

حاولت نظـــريات الثقـــافة الفرعية تفسير السلوك الانحرافي وبتركيز خاص على نوعيـــن من هما الجريمة والجناح وذلك من حيث العوامل التي تكمن وراءها فضلا عن عمليـــاته ونتائجه وذلك بالاعتماد على مدخل سيكولوجي اجتماعي وثقافي.

ومن بين التعريفات التي وضعت لمصطلح الثقافة الفرعية التعريف الذي يرى أنها الكل الذي ينطوي على متغيرات ثقافية توجد في أقسام معينة عند شعب بالذات، ولا تتميز الثقافات الفرعية بسمة أو بسمتين منفصلتين، بل أنها تشكل أنساقا ثقافية متماسكة نسبيا وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة القومية.

وإذا كان التعريف السابق يشير إلى الثقافة الفرعية، على أنها تمثل اسناقا ثقافية شاملة، فإنما يعني أن هناك مجالات متعددة للثقافات الفرعية في المجتمع.[21]

لقد أهتم علماء الاجتماع لفترة طويلة بمدخل الجماعات المرجعية بإعتبارها مدخلا أساسيا لظاهرة الجناح، والجريمة وهذا النوع من السلوك يسمى بجناح أساسيا لظاهرة الجناح الثقافة الفرعية المنحرفة .[22]

فالعناصر الأولية للثقافة الفرعية تتمثل في اللغة والقيم والسلوك، ومن ثم لا يمكننا اقتراح مدخل الثقافة الفرعية إلا إذا كانت مؤشرات السلوك غير المشروع متفقة ومنسجمة، مع قيم الجماعة المنحرفة ولغتها المشتركة المنسجمة مع عنصري القيم والسلوك وذلك يمكن تحديده إجرائيا على النحو التالي .

+انحراف القيم من وجهة نظر الفاعل وإتقانها مع القرناء.

+وجود استخدام لغوي .

+وجود استخدام لغوي مشترك من خلال ألفاظ ومصطلحات سواء في الحديث أو الكتابة.

+ارتفاع معدل القيم المنحرفة المشتركة بين أعضاء الجماعة يرتبط بإرتفاع معدل المعلومات على الألفاظ اللغوية .

+يصنف هؤلاء الأفراد ذوي درجة عالية من الاتفاق على ألفاظ والرموز المشتركة وقيامهم بأعمال غير مشروعة.

+ارتباط القيم المنحرفة والسلوك غير المشروع والألفاظ الملائمة يمثل الحد الأدنى لنمط الثقافة الفرعية المنحرفة .

تتمثل الثقافة الفرعية المنحرفة في شبكة التفاعل الحادثة بين مجموعات الأفراد من الأفراد سواء كانت معلنة أو غير معلنة، والواقع أن لكل عنصر من عناصر الثقافة الفرعية المنحرفة قضايا أساسية مميزة عن القضايا الأخرى.

وعلى الرغم من الاستخدام المبكر لاصطلاح الثقافة الفرعية في النظرية الاجتماعية وخصوصا في الاهتمامات والدراسات التي ارتبطت بفهم الجناح والانحراف .

ويتطلب استمرار الثقافة الخاصة الجانحة تأييدا وتعزيزا من البيئة وتوافر نمط تكاملي بين المجرمين وبين مستويات السن المختلفة للمجرمين، نظرا لأن عملية تعلم السلوك الإجرامي واكتساب المهارات والخبرات الإجرامية تتضمن مجموعة من أنماط العلاقات يتم من خلالها نقل وتعلم الخبرات من مستوى سني إلى مستوى سني آخر، ويذهب " كلوارد" إلى أنه بين شباب الطبقة الدنيا غالبا ما توجد أمثلة ناجحة لنماذج من السلوك الإجرامي حيث يعد كبار المجرمين سمة ظاهرة وناجحة تدفع الشباب إلى الاحتذاء بهم والتقرب إليهم .[23]

الخـــــاتمـــــة :

وضح هذا المقال إسهامات النظرية السوسيولوجية في فهم الظاهرة الإجرامية بواقعية وببعد إجتماعي إضافة على الدراسات العلمية في علم الإجرام .

حيث أعتبرت الجريمة نتيجة للتفاعل الداخلي للفرد والخارجي مما يدفع إلى ارتكاب الفعل الإجرامي.

وكان لتنوع النظريات السوسيولوجية في معالجة الظاهرة الإجرامية وهذا التنوع الذي تم بين المدرسة الاجتماعية الفرنسية والمدرسة الأمريكية .

مما شكل نموذج علمي فيما يتعلق بالأنومي عند دوركايم والمعيارية عند ميرتون.

ولقد ساهمت أعمال دوركايم وميرتون في دراسة الجريمة والانحراف إضافات عملية ومدرسية في علم الاجتماع .

الهوامش:

(1)، (2) محمد عارف: المجتمع بنظرة وظيفية الكتاب الأول مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1981، ص41.

(3) محمد طلعت عيسى/عبد العزيز فتح الباب/عدلي سليمان: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، مكتبة القاهرة الحديثة مصر، ص44- 45.

(4) نفس المرجع السابق ، ص45

(5) (6) محمود قاسم/السيد محمد بدوي: ترجمة قواعد المنهج في علم الاجتماع تأليف أميل دوركايم، مكتبة النهضة المصرية1979، ص154.

(7) نفس المرجع السابق، ص155

(8) (9) عدنان الدوري : أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات ذات السلاسل الكويت1981، ص273.

(10) نفس المرجع السابق ص 273.

(11) لمزيد من التفصيلات في ذلك أنظر: سامية محمد جابر: الانحراف و المجتمع، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر 1987، ص234

(12) نفس المرجع السابق ص 250، 251

(13) نفس المرجع السابق، ص92

(14) (15) نبيل رمزي إسكندر: الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر، دار المعرفة الجامعية مصر 1988، ص301- 302.

(16) (17) نفس المرجع السابق ، ص320- 326.

(18) فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية بيروت الطبعة الخامسة 1985، ص53.

(19)عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مرجع سبق ذكره ، ص248.

(20) سامية محمد جامر: الانحراف في المجتمع، مرجع سبق ذكره ، ص145.

(21) السيد علي شتا : علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر1987، ص55

(22) عدلي السمري/ محمد الجوهري: السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة دار المعارف الجامعية مصر 1992، ص69.